نظرية قياس قوة الدولة
إطار تحليلى لدراسة الصراع العربى الإسرائيلى (*)

الدكتور جمال على زهران (**)

اكتسب الصراع العربى الإسرائيلى أهمية كبرى فى خضم الصراعات الإقليمية الأخرى . وقد مثل هذا الصراع اهتماما كبيرا فى الأوساط العلمية على وجه التحديد ، وتعددت مداخل تناوله ، وتفسير جولاته العسكرية .

ويهدف هذا البحث إلى اقتراح محاولة لقياس قوة الدولة ، وتحليل طبيعة توازن القوى القائم بين الأطراف المتصارعة .

وفى هذا الإطار فإن التحليل لم يعد يقتصر على مجرد تحليل الجوانب العسكرية للصراع فحسب ، بل يمتد ليشمل مجمل العوامل المادية ، وكذا الجوانب المعنوية . وهنا فإن منهج قياس قوة الدولة فى إطار مدرسة توازن القوى يمكن أن يقدم نموذجا تحليليا لفهم جوانب هذا الصراع فى الماضى والحاضر ، وربما يساهم فى استشراف المستقبل .

وفى هذا الإطار يمكن تناول عدد من النقاط على النحو التالى :

أولا : مفهوم قوة الدولة :

يعتبر موضوع قوة الدولة من الموضوعات التى اهتم بها الفكر السياسى منذ زمن بعيد ، ففى الفكر الإغريقى الأثينى كان ينظر إلى قوة الدولة على أنها علاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، وأن اختيار نظام حكم معين قد يقود إلى قوة الدولة فى البحار . فقد اهتم أفلاطون بالبحث فى الواقع الجغرافى للمدينة ، وأن أفضل موقع هو

(*) هذه الدراسة مستخرجة من رسالة الدكتوراه للكاتب بعنوان : مناهج قياس قوة الدولة مع تطبيق على توازن القوى بين الدول العربية وإسرائيل ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أبريل ١٩٨٨ ، وتحت إشراف ا. د. / على الدين هلال ، د. وبودة بدران (الأستاذين بالكلية) .

(**) مدرس العلوم السياسية – كلية التجارة ببور سعيد – جامعة قناة السويس .

(*مجلة البحوث والدراسات العربية*، ع٢٠، ١٩٩٢، ص ١٠٥ – ١٣٣)

الذى لا يشرف على الساحل بسبب ما تجلبه التجارة الخارجية من مفاسد [١] . أما أرسطو فإنه يربط بين قوة الدولة واتحادها وبين قيامها بوظيفتها بالسعى نحو كفالة حياة رغدة لا لمجرد الحفاظ على الحياة فحسب [٢] . وركز «ميكافيللى «على أهمية العنصر الجغرافى والمساندة الداخلية الشعبية للحاكم ، علاوة على العامل العسكرى ودور الأمير القائد . أما « أليكس توكفيل » فأشار إلى شيوع قيم الديمقراطية فى الداخل كأسلوب لمزيد من نفوذ الدولة وقوتها إزاء الآخرين . وتطور الأمر بعد ذلك ، إلى أن حدث اهتمام كبير بعد الحرب العالمية الثانية حيث برز المؤلف الشهير لهانز مورجانثو «السياسة بين الأمم والسعى من أجل القوة والسلام» فى عام ١٩٤٨ [٣] . ثم تبعه آخرون ، حتى ظهر مؤلف هام وهو «كلاين» الذى طرح محاولة لقياس قوة الدولة باستخدام الأسلوب الكمى [٤] .

وباستعراض الكتابات المختلفة فى الموضوع تبرز ثلاثة اتجاهات هى :

(أ) اتجاه يربط بين قوة الدولة وقدرتها العسكرية ، ومن رواده : ميكافيللى .

(ب) اتجاه يربط بين قوة الدولة وموقعها الجغرافى ، وذلك بالتركيز على عامل أو أكثر ، كعنصر الإقليم ، أو البحر ، أو الجو ، أو الموقع عامة ، ومن رواده أفلاطون ، وماكيندر ، وسبيكمان ، وماهان .

(جـ) اتجاه يربط بين قوة الدولة وشكل نظامها السياسى : أى أن قوة الدولة فى تعاملها الخارجى محكومة بشيوع الديمقراطية فى الداخل وسيطرة قوة الشعب . ومن رواده : أرسطو ، وأليكس توكفيل ، وهارسينى .

أما فيما يتعلق بقوة الدولة كمفهوم ، فإن من أبرز من تناولوه «مودلسكى» الذى يعرف القوة بأنها «قابلية الدولة فى استخدام الوسائل المتوافرة لديها من أجل الحصول على سلوك ترغب فى أن تتبعه الدول الأخرى» [٥] ، على حين يرى «فيريس» أن مفهوم القوة يشير إلى

---

(١) انظر جورج سابايون : تطور الفكر السياسى ، الكتاب الأول ، ترجمة : حسن جلال العروسى ، ط ٣ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٣ ، صفحات : ٢٦ ، ٢٨ ، ٩٩ ، ١٦٥ .

(٢) فؤاد شبل ، الفكر السياسى ، دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية ، (جزء أول) ، القاهرة ، هيئة الكتاب ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٣ : ١٢٦ .

(3) Hans, J. Morganthau, Politics Among Nations : The struggle for power and peace. (New York: Alfreed, A. Knoph, 5ed. 1973.

(4) cline, R. S., World power trends and U. S. Foreigne policy for 1980's", U. S. A. : Westview press, Boulder, 1980 .

(5) G. Modelske, Theory of foreign policy, (New York : 1962), P. 23.

القدرة والتأثير على الآخرين وقت الحرب والسلم ، ومن ثم فإن القوة والنفوذ مترادفان [١] .
أما «نيكولاس سبيكمان» فيرى «أن قوة الدولة هى القدرة على كسب الحرب» [٢] .

وعلى ذلك فإن مضمون علاقات القوة هو توافر إمكانات لدى دولة ما تستطيع من خلالها ممارسة نفوذ على دولة أخرى أو أكثر بما يتفق ورغبات الدولة الأولى . وبالتالى فإن مضمون مفهوم قوة الدولة لا يخرج عن كونه علاقة نفوذ من طرف فى مواجهة طرف آخر فى لحظة ما ، أو عبر فترة زمنية ممتدة ، أو فى مجال ما أو عدة مجالات .

ثانيا : التمييز بين مفهوم قوة الدولة والمفاهيم المرتبطة به :

يتداخل مفهوم قوة الدولة مع عدة مفاهيم أخرى . كما يستخدم المفهوم بمعانى مختلفة . فتشير الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية إلى التداخل بين مفاهيم القوة ، والنفوذ ، والإقناع ، والإجبار ، والإكراه أو التسلط ، والإلزام ، والإغراء ، فتستخدم أحيانا كمترادفات ، وأحيانا أخرى كعناصر لتحليل القوة [٣] .

وتستخدم القوة أحيانا بمعنى السلطة السياسية التى تستمد نفوذها من أوضاع قانونية . وقد يقصد بها ذلك التأثير الذى تنطوى عليه قرارات من يمتلكون السلطة السياسية [٤] . ويتضح من ذلك خلط بين مفهومى القوة والسلطة . فالقوة أوسع من السلطة ، فإذا كانت السلطة لها أساس قانونى ، فإن القوة قد يكون لها أساسها القانونى وقد لا يكون .

ويميز «فيريس» بين القوة والتأثير من ناحية ، وبين الإجبار والسلطة من ناحية أخرى، ويرى أن مضمون القوة هو التأثير على الآخرين ، ولذا فهما مترادفان ، بينما الإجبار والسلطة نوع ثان من العلاقة تتضمن توقيع عقوبة من طرف على طرف آخر [٥] .

أما «ويلكنسون» فإنه يوجه انتقادات حادة لمسمى قوة الدولة حيث أشار إلى أنه من الأوفق استخدام مصطلح قدرات بدلا من مصطلح القوة ، لأن المصطلح الثانى غامض وعام،

---

(1) Wayne H. Ferris, The power capabilities of Nation states, U. S. A, 1973, pp. 4 : 6 .
(2) Nicholas Spykman, America's strategy in world politics, New York, Bracé. 1962, pp. 18-19.
(3) International Encychopedia of the Social Sciences, Vol. 12, U. S. A, The Machmillan company and the Free Press, 1968, pp. 405 : 418 .
(٤) معجم العلوم الاجتماعية ، مراجعة د. إبراهيم مدكور ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ، ص ٤٧ .
(5) Ferris, op. cit, pp. 4 : 6 .

بينما المصطلح الأول وهو القدرات أكثر ملاءمة لأنه يرتبط بالتركيز على الأشكال المادية نسبيا والقابلة للقياس [١] .

ويميز آخر بين قوة الدولة والقوة السياسية ، وذلك من حيث الوظيفة لكل منهما ، فالقوة السياسية تنبع من احتياجات السكان فى كتلة جغرافية معينة سواء كانت ذات طابع شخصى ، أو مصالح دينية ، أو حزبية ، أو اقتصادية أو غيرها . أما قوة الدولة فإنها تنبع من قدرة الدولة على فرض قوتها داخل حدودها لتنظيم وخلق التعبير المتكامل للنشاطات الاجتماعية لسكانها . ويتأكد هذا من خلال عدد من الممارسات ذات الطابع الاجتماعى للقوة السياسية ، منها مثلا : أداء المواطنين للخدمة العسكرية الإجبارية ، ودفع الضرائب ... إلخ. وكذا تتميز قوة الدولة عن القوة السياسية ، فليس كل القوة السياسية هى قوة الدولة ، ولكن كل قوة سياسية هى من قوة الدولة الكامنة على الأقل [٢] . كذلك فإن هناك من يميز بين القوة والقدرة . فالقدرة هى مجموع الطاقات والموارد التى تمتلكها الأمة ، والتى يمكن استخدامها بهدف تحقيق المصالح القومية لها . أما القوة فهى تعنى تعبئة هذه الطاقات وتحريكها من خلال الإرادة والقرار السياسى . ومؤدى ذلك أنه يمكن أن يكون لدى الدولة قدرة ما ، ولكن لا تستطيع أن تحولها إلى قوة لفشل القيادة السياسية أو التنظيم السياسى فيها على التعبئة والتحريك [٣] .

ثالثا : مناهج قياس قوة الدولة «محاولة للتصنيف» :

بصفة عامة ، فإن إسهامات المدرسة العربية فى مجال قياس قوة الدولة قليلة للغاية . ومن أبرزها محاولة د. محمد السيد سليم كما سيرد فيما بعد ، إضافة إلى جهود من بعض أساتذة الاقتصاد ، وفى مقدمتهم د. على نصار ، د. إبراهيم العيسوى ، وفى علم الإدارة د. مدحت حسنين [٤] . إضافة إلى جهود عدد من العسكريين مثال لواء أحمد فخر ، أكرم

---

(١) مصطلح قدرات "Capabilities" أو القوة "Power" ، وذلك كما استخدمها ويلكنسون فى كتابه ، انظر :
David Wilkinson, Comparative Foreign Relations, (California Dichensons Publishing company, 1969). p. 32.

(2) Encyclopedia of Social Science, Vol. X-XII, (U. S. A. : Macmillan Company, 12 printing 1957), PP. 300-304.

(٣) انظر : أمين هويدى ، الأمن العربى المستباح ، القاهرة ، دار الموقف العربى ، ١٩٨٣ ، ص١٦٢ – ١٦٦ . وأكد ذلك فى كتب أخرى له من أهمها : أحاديث فى الأمن العربى ، بيروت ، دار الوحدة ، ١٩٨٠ ، وأيضا : لعبة الأمم فى الشرق الأوسط . نحن وأمريكا وإسرائيل ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤ .

(٤) انظر : د. على نصار ، ورقة مقترحة حول : مؤشرات قوة الدولة ، غير منشورة ، ١٩٨٤، د. إبراهيم العيسوى : «نحو مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط للتنمية فى إفريقيا ، ورقة بالإنجليزية مقدمة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للمجلس الاقتصادى الاجتماعى ، مؤتمر الخبراء فى أديس أبابا ، أثيوبيا ، ٢٣-٢٧ يناير ١٩٨٤، د. مدحت حسنين «إطار حول مقاييس القوة الاقتصادية للأقطار العربية لمجموعات قطرية» ، (ورقة غير منشورة) ١٩٨٤ .

ديرى ، والهيثم الأيوبى ، ومحمود عزمى [١] . كذلك فإن هناك محاولات لتصنيف مناهج قياس قوة الدولة ، ومن أهمها محاولتان : الأولى وهى التى وردت فى الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية [٢] . والثانية لجيفرى هارت [٣] . وفى ضوء هذين التصنيفين ، ودراسة المحاولات النظرية المتعددة لقياس قوة الدولة يمكن تحديد اتجاهات قياس القوة إلى ثلاثة اتجاهات وهى :

الاتجاه الأول : منهج قياس قوة الدولة من منظور العوامل المادية :

ويركز هذا المنهج على العوامل التى يمكن قياسها مباشرة . ويعتمد فى هذا على قياس القدرة العسكرية والاقتصادية للدولة . ومن رواد هذا المنهج «جورج مودلسكى» حيث حدد عددا من المؤشرات هى : النفقات العسكرية ، وحجم القوات المسلحة ، والدخل القومى، والسكان . ويفترض أن الدول لديها القدرة والسيطرة على ثرواتها [٤] . كما توجد محاولة لكل من نورمان ألكوك ، وألان نيوكمب ، حيث حددا فيها عنصرين هما : إجمالى الدخل القومى، والنفقات العسكرية ، كمؤشرين لقياس قوة الدولة . وقاما بتطبيق هذه المحاولة فى دراسة ميدانية [٥] .

كذلك يحدد «جونار سجوستدت» ، عنصرين فقط هما : إجمالى الإنتاج المحلى ، واستهلاك الطاقة ، كمؤشرين للدلالة على قوة الدولة [٦] . كما توجد محاولة «جرمان» لقياس قوة الدولة . وقد حدد عوامل رئيسية لها أثر بالغ فى قوة الدولة وهى : الاقتصاد القومى ويشمل : الموارد الزراعية والمعدنية والصناعية ، والأرض ، والسكان ، والقوة العسكرية [٧] . كما يندرج تحت هذا المنهج إضافة د. محمد السيد سليم والتى تتضمن قياس الجوانب

---

(١) انظر لواء أحمد فخر ، محاضرة بعنوان «حسابات القوة الشاملة فى إطار مفهوم الأمن القومى» ، كلية الدفاع الوطنى ، الدورة التاسعة ، ورقة غير منشورة ، (ب.ت) وأيضا : أكرم ديرى ، والهيثم الأيوبى ، نحو إستراتيجية عربية جديدة ، بيروت، دار اليقظة العربية (ب.ت) ، ومحمود عزمى «ميزان القوى العربى الإسرائيلى ٧٣-١٩٨١» الفكر الإستراتيجى العربى ، بيروت ، دار الإنماء العربى ، عدد ٣ ، يناير ١٩٨٢ ، ص ٧-٤٤ .

(2) International Ecnyclopedia of the social sciences , op. cit, pp: 413 - 414

(3) Jeffrey Hart, "Three Approaches to the measurment of power in international relations" In : International organization, Spring 1976, Vol. 30 No. 2, pp. 289 - 305 .

(4) George modelske, World power concentrations, Morristown. N. J. General learning press, 1974) .

(5) Norman Alcock and Alan G. Newcombe "The perception of National power", Journal of conflict resolution", September 1970, pp. 335 - 344 .

(6) Gunnar Sjostedt, "Power Base : The long road from definition to measurement", In : Power, capabilities, Interdependence), London, sage publications, 1979), pp, 37 : 62 .

(٧) ورد عرض لهذه المحاولة فى كتاب د. محمد الديب ، الجغرافية السياسية .. أسس وتطبيقات ، ط (٥) ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٤ ، ص ٣١٧ : ٣٣٤ .

الموضوعية لقوة الدولة من خلال ثلاثة أبعاد ، هى : مؤشرات امتلاك الموارد الاقتصادية ، ومؤشرات القدرة على استعمال الموارد ، ومؤشرات القدرة العسكرية ، وأن هذا القياس يتم بالمقارنة بالدول التى تدخل مع الدولة الخاضعة للقياس ، فى تفاعل ، وعن طريق تحديد الدول هذه ، وبعد الحصول على البيانات الأساسية يتم احتساب متوسط قيمة المؤشر الواحد بقسمة مجموع القيم على عدد الدول ، وتحدد أكبر قيمة للمؤشر وأقل قيمة له ، ويتم احتساب المدى بين أكبر قيمة وأقل قيمة ، وتطبق الصيغة التالية للحصول على قيمة المؤشر الواحد بالنسبة لكل دولة : (قيمة المؤشر بالنسبة للدولة – متوسط قيمة المؤشر) على (الفرق بين أكبر قيمة وأقل قيمة) . وبطبيعة الحال يمكن أيضا تجميع كل مجموعة فرعية من المؤشرات على حدة ، أى تجميع المؤشرات المتعلقة بالقوة العسكرية أو تلك المتعلقة بامتلاك الموارد ، وهكذا [1] .

ويمكن القول بأن أهم الانتقادات الموجهة لهذا المنهج هى :

(أ) أن الوحدات الدولية لا تمتلك دائما القدرة على استخدام مواردها . فهناك فارق بين الملكية القانونية لمورد ما ، والسيطرة الفعلية عليه .

(ب) أن هذا المنهج لا يحدد ما هى أنواع الثروات والموارد التى يمكن تصميمها فى مقياس عام للقوة ، كما أن هناك بعض الموارد يصعب قياسها . حيث يمكن التمييز هنا بين القوة الراهنة استنادا إلى الموارد الظاهرة والقوة الكامنة التى لا يمكن التعرف عليها إلا فى حالة استخدام القوة فعليا .

(جـ) إن هذا المنهج يتجاهل التعامل مع ظاهرة العمل الجماعى فى العلاقات الدولية والتحالفات بين الدول وقدرة الدولة على استثمار وتوظيف موارد حلفائها .

الاتجاه الثانى : منهج الجمع بين العوامل المادية والمعنوية :

يشير هذا المنهج إلى أن قوة الدولة نتاج لمجموعتين من العوامل المادية والمعنوية . وفى إطار هذا المنهج يوجد اتجاهان : الأول يهتم بكيفية دمج العناصر المادية والمعنوية معا فى معادلة شاملة ، والثانى يهتم بفصلهما مشيرا إلى أهمية العناصر المعنوية إلى جانب المادية معا ، ويمكن الإشارة إلى عدد من المحاولات كما يلى :

---

(١) د . محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة ، بروفيشنال للإعلام والنشر ، ١٩٨٣ ، ص٢٠٣ ، ٢٠٩ .

محاولة «ويلكنسون»[1] الذى حدد ثلاثة أبعاد رئيسية لقياس قوة الدولة والتعرف عليها ، وهى الأساس الجيوديموغرافى من حيث الموقع والسكان والموارد ، والوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية ، والقدرة على العمل الجماعى اجتماعيا وأخلاقيا أو معنويا أو سياسيا ، ومحاولة «وندزل»[2] . الذى حدد ثمانية عناصر أساسية لقياس قوة الدولة، وهى : الجغرافيا والسكان والموارد الطبيعية ، والقوى الاقتصادية ، والقوة العسكرية، والوظائف الحكومية ، وخصائص المجتمع صانع القرار . وأيضا محاولة «لنج وموريسون»[3]. حيث حدد ستة عناصر أو عوامل وهى : المصادر البيئية ، والمصادر السكانية ، والقدرات الثقافية (نظام القيم) ، والقدرات الاقتصادية والتنظيمية ، والعسكرية ، ويلاحظ أن هذه المحاولة أقرب إلى الاتجاه المادى ، ولكن نظرا لإدخال عنصر القيم فقط ، فإنه يمكن إدراجها ضمن هذا الاتجاه . أما «أورجانسكى»[4] فإنه يحدد ستة عناصر هى : السكان ، والتنمية السياسية ، والتنمية الاقتصادية ، والأخلاق القومية ، والمصادر أو الثروات ، والجغرافيا . وأشار إلى أن هذه العناصر تترابط فيما بينها حيث يؤثر كل منها فى الآخر ، ويشير إلى أن عناصر القوة كثيرة ، ولكن السؤال الأساسى هو : ما الذى يشكل منها دولا قوية فى مواجهة الدول الأخرى ، ولذلك يطرح تقسيما للدول فى هذا الإطار من حيث قوتها ودرجة هذه القوة . كما يلى : دول ذات قوة ممكنة أو كامنة أو محتملة حيث الإنتاج منخفض والتصنيع لم يبدأ بعد ، ودول فى مرحلة النمو الانتقالى حيث يتحرك التصنيع بسرعة ، ويتحقق التحضر وتنمو القوة الشاملة ، ودول وصلت إلى مرحلة النضج فى قوتها حيث اكتمل التصنيع ولم يعد هناك نمو مفاجئ فيه .

أما عن أبرز محاولة تندرج تحت هذا الاتجاه فهى محاولة «كلاين» حيث طرح معادلة لقياس قوة الدولة تجمع بين العناصر المادية والعناصر المعنوية ، وهذه المعادلة هى :

$$PP = (C + E + M) X (S X W)$$

أى أن قوة الدولة = حاصل ضرب مجموع عناصر الكتلة الحيوية من سكان وإقليم ، وقدرة اقتصادية ، × حاصل جمع الهدف الإستراتيجى والإرادة على تحقيق الإستراتيجية أو الهدف القومى .

(1) David O. Wilkinson, Comparative foreign Relation, (California U. S. A. Belmont, 1969) .
(2) Ropert. L. Wendzel, International Relations, A Policy maker forces, New York : John willey & sons, 1977)
(3) Keith R. legg, and James F. Morrison, Politics and the international system : An Interoduction, (New York : Harper and Row publisers, 1971) .
(4) A. F. K. Organski, World politics, 2nd ed. (New York : Knoph, 1968), p : 101 , 207 .

وهو بذلك يحدد العناصر المادية فى ثلاثة هى :

(أ) الكتلة الحيوية . Critical Mass (C)

(ب) القدرة الاقتصادية . Economic capability (E)

(جـ) القدرة العسكرية . Military capability (M)

ويحدد العناصر المعنوية فى عنصرين هما :

(أ) الهدف الإستراتيجى . Strategic purpose (S)

(ب) الإرادة القومية . Will to purpose National strategy (W)

ويرى كلاين أن علاقة الضرب للعناصر المادية فى العناصر المعنوية تنطلق من أن أى قيمة تضرب فى صفر تساوى صفرا ، أو تضرب فى واحد تساوى نفسها ، وهى بالتالى أفضل من طريقة الجمع ، ذلك أن العناصر المادية يمكن أن تتناقص قيمتها لتساوى صفرا إذا افتقدت الدولة الإستراتيجية القومية المتجانسة أو الإرادة القومية للسعى لتحقيق مثل هذه الأهداف ، وقد أعطى الكاتب لكل عنصر من هذه العناصر وزنا معينا تقديريا (١) .

كذلك يمكن إدراج بعض الجهود الأخرى ضمن هذا الاتجاه (٢) .

الاتجاه الثالث : منهج قياس قوة الدولة فى حالة توظيفها :

يعنى هذا المنهج القدرة على تعبئة وتوظيف عناصر قوة الدولة فى موقف أو حدث أو ظروف معينة ، أو فى إطار متشابك من العلاقات على مستوى ثنائى أو جماعى محدود (إقليمى) أو على مستوى النسق العالمى كله .

والجديد الذى يطرحه هذا الاتجاه هو الجمع بين دراسة الموارد ، وقدرة الدولة على توظيفها . كما أن هناك إطاراً علاقياً يمثل تفاعلات حركة الدولة فى المحيط البيئى لها . ومن المحالات الجديرة بالإشارة فى هذا الاتجاه ما يمكن تقسيمه إلى نوعين : محاولات جزئية ، ومحاولات متكاملة . ويمكن تناولهما كما يلى :

---

(1) Cline R. S. World power trends and U. S. Foreign policy for 1980's, (U. S. A. : Westview press, Boulder, 1980) .

(٢) من هذه المحاولات ، محاولة د. إبراهيم العيسوى الذى حدد عددا من المؤشرات لقياس قوة الدولة من خلال رصد درجة التنمية فى العالم الثالث وخاصة دول إفريقيا ، ومحاولة د. على نصار ، الذى أضاف عناصر جديدة كالمشروع القومى الحضارى ، والمشروع الإسلامى والمشاركة ... إلخ .

١ - **المحاولات الجزئية** : ويندرج تحتها محاولتان هما :

(أ) **محـــاولة كلاوس نور** ، «وهارسانى» : حيث ينطلقان من تعريف «روبرت دال» للقوة بأنها قدرة الدول «أ» على أن تجعل الدول «ب» تتصرف أو تفعل شيئا بما يتفق وما تريده الدولة «أ» وليس وفقا لإرادة الدولة «ب» أو رغبتها [١] . وقد وجه لهذه المحاولة عدد من الانتقادات هى : أنها لا تميز بين المعنى السلبى - أى إجبار طرف ما على عمل شئ ما على عكس ما يريده - كذلك فإنها قد تجاهلت أن السيطرة من دولة على أخرى قد تمارس فى مجال دون آخر . وأيضا فإن هذه المحاولات قد تجاهلت البنية الثقافية فى قوة الدولة رغم أنها أحد العناصر الهامة فى تحديد مكانة الدولة . ومشكلة هذه المحاولات تتركز فى كيفية تجميع أو قياس الأنواع الأخرى المختلفة للنشاطات خارج نطاق الوحدة الدولية الواحدة [٢] .

(ب) **محاولة «سوليفان»** : حيث أشـــار إلى أن هناك مستويين للقوة : مستوى ثنائى ، ومستوى عالمى متعدد الأطراف . وهو يميل للأخذ بالمستوى الثانى ، حيث إن القوة تدرك كخصيصة قومية تتضمن قدرات سلوكية معينة ، وكركيزة رئيسية فى نظام معين [٣] .

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه المحاولة أنها تقتصر فى قياسها للقوة على عدد من العناصر القابلة للقياس ، وهى : الدخل القومى ، وحجم السكان ، وإنتاج الطاقة ، والقدرة العسكرية . أما المجالات الغامضة فى القياس فى هذه المحاولة فهى : الأخلاق والإرادة والشخصية . أى أن هذه المحاولة لم تقدم صياغة متكاملة بشأن كيفية أخذ العوامل المعنوية فى الاعتبار .

٢ - **المحاولات المتكاملة** : وتندرج تحتها محاولتان هى :

(أ) **محاولة «سيجوستدت»** : ويشير إلى أنه عند ممارسة القوة توجد طرق مختلفة تتفق وأساس القوة المكون من عدد من العناصر ، ولذلك فإنه يطرح تقسيم هذه العناصر إلى ثلاث مجموعات هى . الأولى : عناصر الثروة وتشمل ثلاثة أنواع هى : القدرة

---

(1) Klaus Knorr, The power of Nations : The Politics of Economy of Internation Relations, New York, Basic books, 1975), pp. 2 : 26 .
(2) Jeffrey Hart, Op. cit, pp. 289 - 305 .
(3) Michael Sullivan, International Relations : Theories and Evedience. Prentice Hall, Inc., New Jersey, 1976, chapter 5, (Power and Rawdistance and systems), pp. 155 : 206 .

العامة ، أى كل ما يتعلق بالقدرات التى تستخدم القوة العسكرية ، بالإضافة للقدرات المدنية ، ومصادر القوة الخاصة ، وهى مصادر الثروة التى تمتلكها دولة ما كالمواد الأولية النادرة كالبترول . وكذلك القدرة الخلاقة أى قدرة الأمم على إنتاج المعرفة والتكنولوجيا ، والثانية : تشير إلى العناصر العلاقية التى تتضح من البيئة الخارجية ، وهى سيطرة دولة ما على البيئة الخارجية ، والمكانة فى النسق الدولى ، والقدرة الدفاعية أو القدرة على التحصين فى مواجهة الأطراف الأخرى فى السيطرة على سلوك دولة ما . والثالثة : عناصر المناورة : وهى تمثل قدرة الفاعلين على استغلال أساس القوة لديهم بما يعنى قدرة على التعبئة لأساس القوة والقدرة على الاستخدام الفعلى [1] .

(ب) **محاولة « كولمان »** : التى تعرف بقدرة الدولة فى السيطرة على الأحداث . وتركز هذه المحاولة على حساب أو قياس العمل الجماعى . وتقوم على أساس اختيار عقلانى لنظرية القوة ، حيث إن الأسباب التى تدعو للسيطرة على الموارد أو على الفاعلين الآخرين تنبع من الرغبة فى إنجاز أو تحقيق تصرفات أو أهداف معينة بما يزيد من منفعة أو مصلحة الدول الفاعلة .

ويطرح كولمان معادلة ذات خطوتين لقياس القوة : الأولى : مصفوفة السيطرة، وتساعد على التوصل إلى مدى سيطرة الفاعل على الأحداث ، والثانية : مصفوفة المصلحة أو المنفعة ، وتساعد على التوصل إلى مدى استفادة الفاعل أو الدولة من الحدث . وذلك على أساس أنه يمكن الحصول على قيمة الحدث من خلال مجموع كل القيم لصفوفتى السيطرة والمصلحة .

أما عن مصادر قوة الدولة فيمكن الحصول عليها من خلال حاصل ضرب قيمة الحدث × مدى تحكم هذا الحدث فى مصالح الفاعل نفسه . وكذلك مكسب أو خسارة الدولة إزاء أى حدث تحدد كما يلى : –

$$\frac{\text{العمل الجماعى إزاء الحدث} - \text{العمل غير الجماعى إزاد الحدث}}{\text{نوع العمل الجماعى إزاء الحدث} - \text{العمل غير الجماعى إزاء الحدث}}$$

(1) Gunnar Sjostedt, Power Base, op . cit, pp. 44 - 45 .

ويشير إلى أن النتيجة ستكون متباينة بين (١، - ١) وأن مجموع كل القيم المطلقة لفاعل ما تجاه كل الأحداث ستتساوى . كذلك يشير إلى أن الفاعلين ربما يكونون على استعداد لمقايضة السيطرة على بعض الأحداث مقابل السيطرة على أحداث أخرى . وهذا يتوقف على قيمة أو تكلفة الحدث الذى يحددونه [١] . ومن ذلك يتضح أن الأساس النظرى لهذه المحاولة هو أن القوة تنبع من السيطرة على الأحداث والتصرفات أى المخرجات .

رابعا : نحو محاولة لقياس قوة الدولة :

فى ضوء المحاولات السابق عرضها لقياس قوة الدولة ، فقد اتضح وجود عدد من الملاحظات لابد أن تؤخذ فى الاعتبار عند تطوير إسهام جديد فى الموضوع . وهنا يمكن أن نرصد عددا من الأخطاء الشائعة فى محاولات القياس المطروحة منها : التركيز عامة على الجوانب الكمية دون الكيفية والتركيز على عامل واحد أو رئيسى فى تحديد قوة الدولة ، وأن القوة ينظر إليها باعتبارها ذات طبيعة مطلقة ، وكذلك ذات طبيعة دائمة ، علاوة على عدم التقدير للقوة الكامنة ، وعدم التمييز بين امتلاك مصادر القوة ، والقدرة على توظيفها . علاوة على ذلك فإن هناك عددا من المشاكل التى تواجه عملية القياس ، منها التحديد لمفهوم القوة ، والتجميع لعناصر القوة ، والمقارنة بين دولة وأخرى ، فالقضية لم تعد تحديد العناصر التى تشكل معا دولة قوية ، بل فى العلاقة بين هذه العناصر بشكل معين ، وكذلك إمكانية قياسها . أضف إلى ذلك أن قياسات القوة - مهما بذل فيها من جهد - فإنها لاتعكس بالضبط قوة كل دولة تماما ، ولكن المؤشرات تبين الأوجه المختلفة للقوة . ومع ذلك يبقى أن هناك عددا من الضوابط المنهاجية لابد من أخذها فى الاعتبار عند قياس قوة الدولة ، وهى أن قوة الدولة هى ظاهرة علاقية ، وأن قوة الدولة ذات طبيعة نسبية ، وأن لها حدودا مهما كانت أحجامها ، وأن قياس قوة الدولة يختلف من وقت لآخر ، وأن القياس يمكن أن يستخدم لتفسير الماضى والتنبؤ بالمستقبل [٢] .

وفى إطار ما سبق ، يمكن طرح محاولة لقياس قوة الدولة فى موقف المواجهة المسلحة كما يلى : -

أولا : الخطوات الاجرائية لتحديد المنهج :

إذا كان من السهل تقديم إطار نظرى لقياس قوة الدولة ، فالأمر الأكثر صعوبة هو تطبيق هذا الإطار وتوافر المعلومات اللازمة لذلك . وفى ضوء الاختلاف حول أهمية عناصر

(1) James C.Coleman , The Mathematics of Collectine Action , Chicago Aldine , 1973 .

٢ - يمكن الرجوع إلى مزيد من التفاصيل فى هذه النقاط ، فى أصل الرسالة ، ص ٤٧ : ٥٢ .

قوة الدولة ، ووزن كل عنصر عند إجراء أى محاولة لقياس القوة من ناحية ، وتجنبا لأى انحيازات أو تحكمات من جانب الباحث بترتيب معين للعناصر وإعطاء أوزان معينة قد لاتعكس الحقيقة من ناحية أخرى ، لذلك فإنه تم الاعتماد على رأى وخبرة عدد من المحكمين المتخصصين فى مجالات السياسة والاقتصاد والدفاع والاجتماع . وذلك بهدف المعاونة علي تحديد الأهمية والأوزان النسبية ، وللاستفادة بخبراتهم فى هذا الميدان[1] . وتتبلور الخطوات الإجرائية فيما يلى : -

١ - مرحلة إعداد ورقة أولية عن عناصر قوة الدولة :

حيث تم إعداد تصور معين بتقسيم العوامل إلى نوعين هما : عوامل مادية ، وعوامل معنوية . وتشمل العوامل المادية أربعة عناصر رئيسية هى : الكتلة الحيوية (السكان والإقليم) ، والقدرة الاقتصادية ، والقدرة العسكرية ، والقدرة السياسية . وتشمل العوامل المعنوية ثلاثة عناصر رئيسية هى : الأهداف الإستراتيجية ، والارادة القومية ، والقدرة الدبلوماسية . وتحت كل عنصر تم تحديد عدد من العناصر الفرعية .

وتم ترتيب كل هذه العوامل وعناصرها الرئيسية والفرعية بشكل عشوائى ، وطُلب من الخبير أن يحدد أهمية كل ما تضمنته الورقة ابتداء من تحديد أهمية العوامل المادية أو المعنوية ، ثم تحديد ترتيب كل من العوامل المعنوية ، ثم ترتيب العناصر الفرعية داخل عنصر رئيسى ، وعلى أن يكون الترتيب ترتيبا تنازليا حيث يمثل العنصر الأهم الرقم الأكبر بالنسبة لبقية العناصر ، وبناء على حجم الأرقام ومتوسطها بالنسبة للخبراء تمت إعادة الترتيب مع تحديد الوزن النسبى لكل عنصر بالنسبة لإجمالى العناصر الأخرى الفرعية لكل عنصر رئيسى ، وبالنسبة للعناصر الرئيسية الأخرى أيضا على أساس أن الوزن جزء من الواحد الصحيح .

٢ - اختيار فئات المحكمين من الخبراء :

تم تقسيم المشاركين فى التحكيم إلى ثلاث فئات هى : الأولى : فئة العسكريين والخبراء فى الإستراتيجية العسكرية ، ويقصد بهم عناصر خدمت فى القوات المسلحة ، واشتغلت بالعمل الفكرى والبحثى فى المؤسسات العلمية والعسكرية كأكاديمية ناصر

---

١ - رجعنا فى التعرف على الخطوات المنهاجية لهذه الطريقة إلى :

Morris David Morris , Measuring the condition of the world's power , the physical quality of life Index, (New York , oxford, perhmmon press, 1979), pp . 41 : 56 : 135 .

العسكرية العليا ، أو مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة فى مصر . والفئة الثانية هى فئة الأكاديميين ، وهم الأساتذة والمتخصصون فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية والجغرافية السياسية . والفئة الثالثة وهى فئة المهتمين والصحفيين ، ويُقصد بهم بعض الشخصيات التى بحكم اهتماماتها الفكرية أو الصحفية تتابع الموضوع أو ترصد ظواهره .

وقد تم توزيع «ورقة المقابلة» على عدد (٥٥) خبيرا موزعين على النحو التالى : (٢٨) خبيرا فى مجال علم السياسة المحددين فى الفئة الثانية ، (١٧) خبيرا فى المجال العسكرى والمحددين فى الفئة الأولى ، (١٠) خبراء من المهتمين والصحفيين والمحددين فى الفئة الثالثة، ثم تم تجميع عدد (٣٥) ورقة بنسبة (٦٤٪) تقريبا - من إجمالى الأوراق الموزعة - وموزعين بين (٢٠) من الأكاديميين ، (١٠) من الخبراء العسكريين ، (٥) من المهتمين والصحفيين .[١] .

٣ - تحليل تقديرات المحكمين :

بعد إتمام عملية تجميع الأوراق ، تم تفريغها فى إطار ما يُعرف بالوزن المركب بعد تقسيم الورقة عدة أقسام طبقا للعناصر الرئيسية مع مراعاة العناصر الفرعية [٢] . ويصبح إذن حصيلة الوزن المركب هو : ضرب ترتيب العنصر الفرعى × العنصر الرئيسى × ترتيب مجموعة العوامل التي ينتمى إليها سواء أكانت مادية أم معنوية .. .. وهكذا . وتلى ذلك تجميع الأرقام للوصول إلى إجمالى العدد المشارك كله ، وهو (٣٥) خبيرا موزعين على الفئات الثلاث . وبناء على ذلك تمت إعادة ترتيب العناصر الرئيسية والفرعية واستخلاص الوزن . أى أنه تم ترتيب عناصر قياس قوة الدولة وفقا لإجمالى المجموع الكلى للنقاط التى تم الحصول عليها من فئات المحكمين معا ، والوزن النسبى لكل عنصر كما يلى :

العوامل المادية واحتلت المقدمة بوزن نسبى ٠,٦٠ ، تليها العوامل المعنوية بوزن ٠,٤٠ وداخل العوامل المادية ، احتلت القدرة الاقتصادية المركز الأول ، ثم الكتلة الحيوية ، ثم القدرة العسكرية ، ثم القدرة السياسية فى المركز الرابع والأخير . أما داخل العوامل المعنوية ، فقد احتلت الإرادة القومية المركز الأول ، تلتها الأهداف الإستراتيجية ، وأخيرا القدرة الدبلوماسية ثم تم ترتيب كل العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيسى طبقا لوزنه .

---

١ - جميع الأسماء أوردناها فى أصل الرسالة ، ص ٥٥ ، ٥٦ .

٢ - تمت عملية التفريغ بتوجيه ومعاونة أ . د. على نصار (الأستاذ بمعهد التخطيط القومى بجمهورية مصر العربية) وتحت إشرافه مباشرة.

ثانيا : تحديد عناصر قياس قوة الدولة :

بعد التوصل إلى أوزان العناصر المقترحة لقوة الدولة بناء على المقابلات التى تم إجراؤها مع المحكمين ، تم تطبيق المنهج المقترح للدراسة على النحو التالى :

١ - الأساس العلمى لاختيار عناصر قوة الدولة :

تم اختيار عناصر محددة باعتبارها عناصر حاسمة فى القياس ، وذلك من واقع المحاولات المنهاجية العديدة المشار إليها من قبل ، علاوة على إخضاع عدد من العناصر الجديدة الأخرى للقياس الكمى . فالأصل هو الاستفادة من العناصر المطروحة مع تعديل بعضها وإضافة عدد آخر [١] . وتم تقسيم العناصر على النحو التالى :

(أ) العوامل الرئيسية : وتنقسم إلى مجموعتين هما :

عوامـل مادية :

وهى مجموعة العوامل التى تشكل فى مجموعها الأساس المادى والمؤسسى لقوة الدولة ، والتى لاغنى للدولة عنها تحت أية صورة ، وفى كل الظروف . وتشمل : القدرة الاقتصادية ، والقدرة الحيوية ، والقدرة العسكرية ، والقدرة السياسية .

عوامـل معنوية :

وهى تشكل الوعاء الذى تتحرك فيه العوامل المادية ، والبوصلة التى تتحرك هذه العوامل على أساسها ، بعبارة أخرى فإن العوامل المعنوية هى التى تحرك العوامل المادية وتوظفها لتحقيق هدف ما . وعلى هذا فإن قيمة العوامل المادية متوقفة على كيفية استثمارها ، فهى يمكن أن تهدر وتبدد ، ويمكن أن توظف بشكل سليم وبما يخدم الأهداف الإستراتيجية للدولة . وقد لايحدث ذلك ، وهذا ما يجعل للعوامل المعنوية أثراً حاسماً فى قياس قوة الدولة . وتشمل ثلاثة عناصر رئيسية هى : الإرادة القومية ، والأهداف الإستراتيجية ، والقدرة الدبلوماسية .

(ب) العناصر الفرعية :

حيث إن لكل عامل من العوامل المشار إليها عناصر فرعية تتضمن عددا من المؤشرات على النحو التالى :

---

(١) يلاحظ أن كل عنصر أو مؤشر تم اختياره هو موضع جدل ، وكان هذا موضع بحث من المحكمين ، ولكن بحكم تناول عدد هائل من المؤشرات يصل إلى (٧٧) مؤشرا ، فإن هذا العدد يحيد احتمالات الانحياز التى يمكن أن تكون فى أى منها .

أولا : عناصر العوامل المادية : وهى القدرة الاقتصادية ، والحيوية ، والعسكرية ، والسياسية . ويشمل كل منها ما يلى :

(أ) القدرة الاقتصادية : وتشمل (١٦) عنصرا فرعيا ، وبعضها يشمل عدة مؤشرات فرعية للدلالة عليها ، بحيث يصل العدد إلى (٢٦) عنصرا ومؤشرا وهى : -

١ - الناتج القومى الإجمالى : أى جملة الناتج القومى من كافة القطاعات طبقا لأسعار السوق . بعبارة أخرى هو قيمة السوق للمنتج القومى قبل انقطاع احتياطات استهلاك رأس المال الثابت [١] . والقاعدة العامة أنه كلما زاد حجم الناتج القومى الإجمالى أشار هذا إلى قوة أكبر للدولة .

٢ - متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى ، ويشير إلى نصيب الفرد من الناتج القومى ، ومن ثم فإنه كلما ارتفع الدخل الفردى أشار إلى قوة أكبر للدولة .

٣ - معدل النمو السنوى للإنتاج فى كافة القطاعات ، وكلما ارتفع دل ذلك على قوة للدولة .

٤ - نسبة حجم المديونية الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى ، وذلك لمعرفة القدرة على السداد ، وكلما انخفض كان هذا مؤشرا لقوة الدولة .

٥ - حجم إنتاج مصادر الطاقة الرئيسية : وهى مجموع إنتاج الدولة للبترول والفحم والغاز الطبيعى ، والطاقة النووية ، فكلما كان الإنتاج أكثر يشير هذا إلى قوة أكبر للدولة .

٦ - المعدل السنوى لمتوسط إنتاج الطاقة . فكلما ارتفع هذا المعدل أشار إلى مزيد من قوة الدولة .

٧ - المعدل السنوى لمتوسط استهلاك الطاقة : على الرغم من الخلاف حول هذا المؤشر باعتبار أن الاستهلاك للطاقة سلاح ذو حدين ، فهو مؤشر قوة ، وفى نفس الوقت مؤشر ضعف . ولذلك فإن الأمر المهم الذى يشير إلى قوة الدولة هو متوسط استهلاك الطاقة فى الإنتاج ، وليس للاستهلاك الفردى فى الحياة العادية . وعلى هذا فكلما زاد هذا المعدل يشير إلى قوة أكثر للدولة وينطبق هذا على نصيب الفرد من استهلاك الطاقة .

---

(١) تم أخذ هذا التعريف من : Statistical year Book , 1967, U. N, New York 1968, P. 546 حيث أورد تفرقة بين الدخل القومى (National Income) ، وبين الناتج الإجمالى ، المحلى أو القومى (GNP) سواء بأسعار السوق أو بأسعار الإنتاج.

٨ – إنتاج المعادن الإستراتيجية : وهو ما يشير إلى أن توافر هذه المعادن لدولة ما يجعلها متميزة عن دول أخرى ، وبالتالى تحسب لها باعتبارها أقوى . والمعادن الإستراتيجية المتاحة لدى دولة الدراسة ، هى : الحديد والنحاس والكروم والمنجنيز .

٩ – القاعدة الصناعية : وذلك بما يشير إلى أن القاعدة الصناعية الواسعة ، علاوة على التركيز على الصناعات الإستراتيجية كالصلب والحديد والسيارات وغيرها ، يعتبر فى صالح قوة الدولة . وعلى هذا فإن المؤشر الذى أخذت به الدراسة للدلالة على وجود القاعدة الصناعية هو حجم إنتاج الدولة من الصلب ، وكلما ارتفع هذا الحجم أشار ذلك إلى قوة الدولة .

١٠– توافر الأيدى العاملة الفنية : ويمكن قياس ذلك بحجم العمالة الفنية فى الصناعة ، وعدد ساعات العمل الحقيقية فى الصناعة أسبوعيا ، فكلما زادتا أشارتا إلى زيادة قوة الدولة .

١١– الزراعة : من خلال أربعة مؤشرات هى : مساحة الأرض الزراعية . ونصيب الفرد منها، ونسبة الأرض المروية ريا منظما من إجمالى المساحة المنزرعة ، ومدى كفاية الإنتاج الزراعى ، وخاصة الحبوب ، للاستهلاك المحلى ، ومتوسط الإنتاجية الزراعية السنوية من الحبوب ، وهى فى مجموعها كلما زادت أشار ذلك إلى قوة للدولة .

١٢– صافى ميزان المدفوعات : ويشير إلى أنه كلما انخفض الصافى السلبى أى عجز الموازنة ، أشار ذلك إلى قوة الدولة ، وفى نفس الوقت كلما زاد الصافى الإيجابى أى فائض بالموازنة أشار إلى قوة الدولة .

١٣– صافى الميزان التجارى : حيث إنه كلما كانت نسبة الصافى إلى إجمالى الصادرات عالية ، كان هذا فى صالح قوة أكبر للدولة . فالأصل إذن هو أن زيادة الصادرات على الواردات دليل على قوة الدولة ، ويزداد الأمر عند زيادة نسبة صافى الميزان التجارى إلى إجمالى الصادرات .

١٤– مستوى التكنولوجيا السائدة : ويتم التعرف على ذلك من خلال ثلاثة مؤشرات هى : حجم الإنفاق على البحث العلمى ونسبته من الدخل القومى ، وعدد العلميين والمهندسين ، وحجم الإنتاج العلمى المنشور .

(ب) القدرة الحيوية :

وهى تشمل عاملين رئيسيين هما : الإقليم والسكان . ولكل منهما عناصره الفرعية وتبلغ (٨) ثمانية عناصر :

- العامل الأول : الإقليم ، ويشمل المساحة والموقع .

* بالنسبة للمساحة : فإنه يُنظر إليها من حيث الحجم . والقاعدة أنه كلما اتسعت أشار ذلك إلى قوة الدولة ، لما فى الاتساع من احتمال أكبر لأن تشمل الثروات الضخمة ، والموارد المتعددة وغيرها . بالإضافة إلى ما ييسره ذلك فى حالة الدفاع العسكرى .

* وبالنسبة للموقع : فإنه يشمل العناصر التالية :

١ - موقع العاصمة بالنسبة لحدود الدولة وخاصة حدود المواجهة تجاه صراع معين كالصراع العربى الإسرائيلى . وكلما بعدت العاصمة عن المواجهة أعطى هذا للدولة قوة أكبر لتجنبها ويلات الحرب وآثارها السلبية على مركز الثقل السكانى .

٢ - مدى التحكم فى المضايق : فكلما تحكمت دولة ما فى مضيق معين يعطى لها وزنا أكبر فى قوتها بالمقارنة بالدول الأخرى التى لاتتحكم فى أى مضيق .

٣ - وجو حدود طبيعية للدولة : فكلما زادت نسبة الحدود الطبيعية ، ساعد ذلك على مزيد من الحماية للدولة فى الدفاع العسكرى أثناء المواجهات .

* بالنسبة للعامل الثانى (السكان) :

ويشمل ستة عناصر فرعية من بينها عنصران يتضمنان عددا من المؤشرات بلغت ثمانية ، ليصل المجموع إلى (١٣) عنصرا ومؤشرا ، وهى :

١ - حجم السكان : كلما زاد كان فى صالح قوة الدولة بصفة عامة .

٢ - كثافة السكان فى الكيلو متر المربع : كلما انخفضت الكثافة كان ذلك فى صالح قوة الدولة نسبيا ، لما لهذا من ميزة على قدرة الدولة على التحمل أثناء المواجهات المسلحة.

٣ - نسبة مشاركة عنصر العمل : وهى التى تعرف بحجم السكان فى سن العمل بين (١٧-٤٥) سنة ، فكلما زادت هذه النسبة كان هذا دليلا على قوة الدولة .

٤ - المستوى الصحى للشعب : وذلك من خلال مؤشرى نسبة الأسرة ، ونسبة الأطباء إلى

السكان . فكلما قلّ عدد السكان الذين يخدمهم سرير واحد ، أو طبيب واحد ، كان هذا تأكيدا لقوة الدولة .

٥ – خدمات الدولة للسكان : وهى ما تؤديه الدولة من خدمات فى مجال التعليم والإسكان والمواصلات ، والصحة . وأمكن التعرف على ذلك من خلال نسبة ما تخصصه الدولة للإنفاق على هذه الخدمات ، فكلما زادت كان هذا فى صالح رفع مستوى العنصر البشرى ، وبالتالى قوة الدولة .

٦ – المستوى التعليمى : وذلك من خلال ستة مؤشرات هى : إجمالى عدد الطلاب المقيدين فى مراحل التعليم المختلفة ، ونسبة الطلاب المقيدين فى التعليم إلى السكان ، ونسبة الطلاب فى التعليم الجامعى إلى السكان ، ونسبة الطلاب فى التعليم الفنى إلى السكان (وخاصة أن المؤشرين الأخيرين يعكسان عند زيادتهما درجة الاهتمام بتنمية العنصر البشرى فى خدمة التنمية والتطور التكنولوجى) . وأيضا مؤشر إجمالى عدد هيئة التدريس فى كل مراحل التعليم . وكلما زادت المؤشرات السابقة كان دليلا على قوة الدولة . أما المؤشر السادس وهو نسبة هيئة التدريس إلى الطلبة عموما ، فكلما قل عدد الطلبة الذين يخدمهم أستاذ واحد كان دليلا على إتقان العملية التعليمية أكثر، وتحقيق الهدف المرجو منها ، وهذا فى صالح قوة الدولة .

(جـ) القدرة العسكرية :

وهى خلاصة (١٠) عناصر فرعية ، تتضمن (١٧) مؤشرا وهى :

١ – القوة البشرية للقوات المسلحة : وأمكن قياسها عن طريق إجمالى حجم القوات العسكرية ، وإجمالى القوات الإضافية التى يمكن استخدامها فى المهام العسكرية كالحرس الوطنى ، والميليشيات ، وقوات الأمن الداخلى ذات الطابع الخاص ، وإجمالى حجم القوات الاحتياطية التى يمكن تعبئتها خلال المعركة .

٢ – نسبة القوات المسلحة الفعلية إلى السكان : فكلما زادت كان دليلا على إمكانية أكبر للدفاع عن السكان ، ومؤشرا لقوة الدولة .

٣ – حجم الإنفاق العسكرى العام : كلما زاد كان هذا فى صالح قوة الدولة .

٤ – نسبة الإنفاق العسكرى إلى الناتج القومى : وكلما زادت النسبة كان هذا دليلا على قوة الدولة .

٥ – متوسط الإنفاق العسكرى للجندي سنويا ، بما يشير إلى إجمالى تكلفة الجندى على الدولة ، فكلما زادت دل ذلك على كفاءة وفعالية أكبر متوقعة منه .

٦ – مدى وجود قاعدة صناعية عسكرية بما يشير إلى درجة الاعتماد على الذات أثناء المعركة ، فكلما توافرت هذه القاعدة وتنوعت كان هذا مؤشرا لقوة الدولة . وهذا يمكن قياسه من خلال التمييز بين دول تصنع بعض أو كل الذخائر ، أو بين دول تنتج بعض أو كل الصناعات العسكرية التقليدية ، أو دول تنتج صناعات عسكرية متطورة .

٧ – نوعية حجم الأسلحة التقليدية من دبابات وطائرات قتالية ، ومدافع ومعدات برية ، وقطع مختلفة للسلاح البحرى ، وجميعها كلما زادت كان هذا دليلا على قوة أكبر للدولة ، إضافة إلى نوعية هذه الأسلحة وحداثتها التكنولوجية .

٨ – الكفاءة التنظيمية : ويتم تحديدها من خلال عدة مؤشرات هى : مدى وجود نظام إجبارى للخدمة العسكرية ، وحجم المدة الإلزامية ، بما يشير إلى وجود هيكل مؤسسى دائم وكبير يتعامل مع المجندين ، ومدى وجود نظام للتعبئة الشاملة للاحتياطى ، والمدة الزمنية لهذه التعبئة بما يشير إلى كفاءة أكبر عند التعبئة السريعة فى أقصر مدة ، وهذا دليل على قوة أكبر للدولة وخاصة أثناء المعركة .

٩ – تنوع مصادر السلاح ، فكلما تنوعت مصادر التسليح العسكرى كان هذا في صالح استقلالية القرار الوطنى ، والاستفادة من أحدث النوعيات من الأسلحة من مختلف الأنظمة العالمية فى التسليح ، وهذا فى صالح قوة الدولة . وإن كان بعض الخبراء قد تحفظ على ذلك بأن إمكانية تفريع السلاح المتقدم غير ممكن ، فإنه من الضرورى عدم الإطلاق بخصوص هذه النقطة .

١٠– حجم الخبرات القتالية السابقة ، كلما زاد الحجم كان فى صالح قوة الدولة ، مع ملاحظة أن هذا المؤشر يثير إشكالية منهاجية ، منها أن حجم الخبرة يمكن أن تكون هزائم ، ومع هذا فإن مجموع الخبرات القتالية تشكل بُعدا إيجابيا .

(د) القدرة السياسية :

يُقصد بها الإطار السياسى المؤسسى الذى تتفاعل فيه العناصر المادية الأخرى .

وهذا الإطار السياسى يشمل عدة عناصر فرعية تشكل فى مجموعها طبيعة القدرة السياسية للدولة وهى :

١ – مدى استقرار رئاسة السلطة التنفيذية سواء رئيس الدولة أو رئيس الحكومة طبقا لطبيعة النظام السائد رئاسيا أم برلمانيا ، ولهذا انعكاسه على كفاءة صنع القرار القومى بما يضمن نجاحا أكبر . ومن ناحية أخرى فإن الباحث يستخدم مؤشر السلطة التنفيذية للدلالة علي استقرار الإرادة القومية ، والإستراتيجية القومية ، (هذا مع الأخذ فى الاعتبار التمييز بين النظم الرئاسية والبرلمانية واختلاف موقع السلطة فيهما) .

٢ – مدى وجود نظام تشريعى مستقر ، للدلالة على استقرار المؤسسة التشريعية من خلال مدى استكمال المدة القانونية لها .

٣ – معدل استقرار الوزارة ، أى متوسط عمر الوزارة الواحدة ، فكلما كان هذا المتوسط كبيرا يشير ذلك إلى قوة النظام واستقراره .

٤ – القدرة على تعبئة الموارد الأساسية لصالح المجتمع : وهذا يعكس هيبة الدولة وقدرتها على السيطرة على مقدرات المجتمع . ويمكن التعرف على ذلك من خلال مؤشر القدرة على جمع الضرائب بمعرفة نسبة حجم الضرائب المجمعة إلى إجمالى النفقات العامة، وكلما ارتفعت النسبة فإن هذا فى صالح قوة الدولة .

٥ – مستوى الحريات العامة : وذلك من خلال مدى وجود تعددية سياسية أم حزب واحد . فوجود التعددية دليل على وجود فرصة أكبر للحرية السياسية .

ثانيا : عناصر العوامل المعنوية :

وهى مجموعة العوامل التى يتم توظيف العوامل المادية في إطارها . فالعوامل المادية التى سبق إيضاحها هى حقائق موضوعية ، ولكن استثمارها وتوصيفها فى سياق موقف أو حدث معين يتم بواسطة العوامل المعنوية . بهذا المعنى فإن العوامل المعنوية يمكن أن تؤدى إلى تعظيم استثمار العوامل المادية ويمكن أن تبددها . وهى عامة تشمل ثلاثة عناصر رئيسية هى : الإرادة القومية ، والأهداف الإستراتيجية ، والقدرة الدبلوماسية . ويمكن توضيح العناصر الفرعية لها فيما يلى :

(أ) الإرادة القومية :

وهى تعنى مجموعة العوامل التى تشكل فى مجموعها إرادة الدولة ، والأساس الذى تستند عليه عند اتخاذها للقرار القومى . وتتضمن الإرادة القومية ثلاثة عناصر فرعية هى : القيادة القومية ، ومستوى التكامل القومى ، وارتباط الإستراتيجية بالمصالح القومية ، ولبعضها مؤشرات فرعية ليصل مجموعها إلى (١١) عنصرا فرعيا ومؤشرا .

١ - **القيادة القومية** : ويمكن قياسها من خلال مؤشرين هما : درجة المساندة الشعبية التى يمكن التعرف عليها من خلال مدى انخفاض مظاهر عدم الاستقرار السياسى ، وهذا كدليل على شرعية النظام ، أى ليست هناك جماعات تسعى لقلب نظام الحكم . وأيضا من خلال مدى استقرار وضع القائد السياسى والذى يمكن التعرف عليه من خلال مدى قبول الشعب لهذه القيادة ، ومدى قبول النخب المتنافسة لها أيضا ، أى عدم تحدى هذه النخب لها على السلطة ، ويظهر هذا من خلال مؤشر عدد محاولات الانقلابات السياسية أو العسكرية .

٢ - **مستوى التكامل القومى** : ويمكن قياسه من خلال مؤشرين رئيسيين هما : التكامل الإقليمى : أى قدرة الدولة على بسط نفوذها (قوانينها وسلطتها) على أرجاء الدولة ، والتكامل الثقافى : من ناحية اللغة والدين والناحية الاثنية ، وإلى أى مدى تكون النسب الغالبة فيه تميل إلى لغة واحدة ودين واحد وأصل واحد أيضا . حيث أنها تشكل النسيج الحقيقى الذى تنصهر فيه هوية الشعب الثقافية .

٣ - **ارتباط الإستراتيجية بالمصالح القومية** : وهو ما يعنى الانعكاس الحقيقى لجهود التنمية على غالبية الشعب ، ويمكن قياسه من خلال مؤشرين رئيسيين هما : الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب من حيث متوسط عمر الإنسان ، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية ، ونصيب الفرد من الراديو ، وهذه المؤشرات الفرعية تشكل مجموعة المخرجات للنظام التى تعكس أداء أفضل له ، ويعكس مدى ما يعود على غالبية الشعب من مجمل سياساته . أما المؤشر الثانى فهو : درجة التبعية ، وذلك من حيث مجال التجارة ، بقياس درجة الانكشاف التجارى عن طريق نسبة إجمالى قيمة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى [١] . وفى مجال الغذاء وذلك بقياس نسبة الواردات من الحبوب ، أو بعبارة أخرى مدى كفاية الشعب من الحبوب (القمح والشعير والأرز) من الإنتاج المحلى أى درجة الاكتفاء الذاتى من الحبوب.

---

(١) هذه المعادلة مأخوذة عن : محمد أزهر سعيد ، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربى ، وتأثيراتها الجيوليتيكية المحتملة ، المستقبل العربى ، العدد ٩١ ، سبتمبر ١٩٨٦ ، ص ٦١ : ٨١ .

(ب) الأهداف الإستراتيجية :

ويمكن قياسها من خلال مؤشرين أساسيين هما : الأول : تصور الدور الذى تطرحه القيادة لنفسها ولشعبها ، والثانى : مدى اتباع سياسة خارجية نشطة على المستوى الإقليمى والدولى . أى أن الأول يشير إلى تصور الدور المطروح للدولة ، والثانى : مدى الترجمة الواقعية لهذا التصور فى شكل سياسة نشطة من عدمه . والثالث : وهو مدى تفاعل الجماهير مع هذه الأهداف المطروحة ، فقد تم استبعاده ، وذلك نظرا لعدم توافر المعلومات وعدم دقة المتاح عنها .

(جـ) القدرة الدبلوماسية :

وتقاس عن طريق حجم التمثيل الدبلوماسى للدول الأجنبية لدى الدولة (التمثيل الداخلى) ، وحجم التمثيل الدبلوماسى للدولة لدى الدول الأخرى (التمثيل الخارجى) ، مما يعطى الدول الفرصة لشرح وجهة نظرها للدول الأخرى وسرعة الاتصال بها .

وفى ضوء ما سبق يمكن أن نسجل عددا من الملاحظات :

(أ) يتم احتساب عدد من العناصر بأرقامها المطلقة ، ثم ضبطها بعناصر أخرى كنسبة الرقم المطلق إلى عامل آخر للدلالة عليه . مثال ذلك : حجم السكان ، والمستوى التعليمى أو الصحى لهؤلاء السكان . أو حجم الإنفاق العسكرى ثم نسبته إلى الناتج القومى الإجمالى ، ثم نصيب الفرد الجندى منه .. وهكذا .

(ب) بالنسبة للمؤشرات التى لها تعبيرات رقمية ، وخاصة الجانب المعنوى فإنه يمكن أن تعطى أرقاما للتدليل عليها بالمقارنة بين وحدات الدراسة محصورة بين صفر ، ونصف درجة ، أو واحد صحيح ، أو ٢ . وذلك حتى لا تؤثر على الوزن الكلى العام ، ولتقليل نسبة التضليل أو الخطأ .

(جـ) بإجمالى عناصر ومؤشرات قياس قوة الدول اتضح أنها بلغت (٧٧) عنصرا ومؤشرا موزعة بين القدرة الاقتصادية (٢٦) مؤشرا ، والقدرة الحيوية (١٣) مؤشرا ، والقدرة العسكرية (١٧) مؤشرا ، والقدرة السياسية (٥) مؤشرات ، والأهداف الإستراتيجية (٣) مؤشرات ، والإرادة القومية (١١) مؤشرا ، والقدرة الدبلوماسية (٢) مؤشران .

أسلوب التطبيق والمعادلة الحسابية المطروحة :

بعد توضيح الأساس العملى لاختيار عناصر قوة الدولة ، ثم قياس هذه العناصر ، وذلك باتباع الخطوات التالية :

(أ) مرحلة تصنيف المعلومات ، يتم تصنيف كل المعلومات المتاحة سواء فى الجانب المادى أو المعنوى فى جداول بوحدات متشابهة داخل كل عنصر على حدة . مثلا المساحة بالكيلو متر المربع ، عدد السكان بالمليون مثلا ، والبترول بالطن .. وهكذا .

(ب) تجميع المؤشرات الفرعية داخل كل عنصر فرعى لأى عنصر رئيسى . مثلا إنتاج الطاقة من البترول والغاز الطبيعى والمصادر النووية والفحم ، يتم حساب كل مؤشر بالطريقة التى ستوضح بعد ذلك ، ثم يتم جمعها معا داخل العنصر الخاص بها .

(جـ) إعطاء قيمة لكل عنصر بالمقارنة بالدول الأخرى محل الدراسة لامكانية ترتيبها وهذا يتم بالطريقة التالية :

$$\text{القيمة المعيارية للعنصر} = \frac{\text{قيمة العنصر الفعلية (ح ر)} - \text{المتوسط الحسابى (ح)}}{\text{الانحراف المعيارى}}$$

$$\text{الانحراف المعيارى} = \sqrt{\frac{\text{مجموع (ح ر - ح)}^{2}}{\text{عدد الوحدات (دول الدراسة) (ن)}}}$$

وهذه الطريقة تسمح باعطاء ترتيب داخلى للعنصر بين دول الدراسة برقم قابل للجمع والضرب بعد ذلك طبقا للمعادلة التى سيتم الأخذ بها .

وتعتبر طريقة الانحراف المعيارى فى ترتيب دول الدراسة أفضل الطرق الإحصائية هنا ، لأنها تتجاوز أخطار ومفارقات المتوسط الحسابى الذى يضلل إلى حد كبير ، بل ويلغى التمايزات حيث إن كل العناصر تتساوى ، بينما الانحراف المعيارى يقلل من الفجوة بشكل كبير ، وبما يتفق والواقع الفعلى لترتيب عناصر القوة . أى أنها طريقة تعبر عن التمايزات الواقعية بين الدول . بعبارة أخرى فإن هذه الطريقة تستهدف تحويل الأرقام غير القابلة للجمع أو الضرب إلى أرقام متشابهة قابلة للعمليات الحسابية المختلفة [1] .

---

(١) قام أ.د. على نصار بمعاونة الباحث فى مجال بلورة هذه المعادلة ، وكذا تبيان كافة الطرق الإحصائية لاختيار المناسب منها لموضوع الدراسة حتى تم الاتفاق على «الانحراف المعيارى» باعتباره أكثر الطرق الإحصائية ملاءمة . وينتهز الباحث الفرصة لتوجيه الشكر لسيادته على هذا الجهد الضخم .

(د) يتم إعادة ترتيب القيمة المعيارية للعناصر بما يتفق وطريقة الوزن الواردة فى تحكيم الخبراء حيث إن الترتيب التنازلى ، أى الأكبر هو الأقوى .

(هـ) يتم ضرب القيمة المعيارية للعنصر بعد إعادة ترتيبه × الوزن المقابل له والذى تم استخلاصه من واقع آراء الخبراء والسابق توضيحه .

(و) يتم تجميع كل العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيسى على حدة ، سواء فى جانب العوامل المادية أم العوامل المعنوية ، وليصبح أمام الباحث مجموعات من الأوزان لكل عنصر رئيسى على حدة ولكل دولة على حدة .

(ز) المعادلة المطروحة بعد الخطوات السابقة هى : (مجموع أوزان العوامل المادية × مجموع أوزان العوامل المعنوية) . أى أن القوة الظاهرة للدولة هى :

(و . ق + و.ك + و.ع + و.س) × (و.أ + و.هـ + و.د)

فالجانب الأول يشير إلى العوامل المادية وهى : (ق) = قدرة اقتصادية ، (ك) = قدرة حيوية ، (ع) = القدرة العسكرية ، (س) – القدرة السياسية .

والجانب الثاني : يشير إلي العوامل المعنوية وهي : (أ) = الإرادة القومية ، (هـ) = الأهداف الإستراتيجية ، (د) = القدرة الدبلوماسية .

وهكذا فإن هذه المعادلة تقوم على مايلى :

١ – إن القوة الظاهرة للدول هى محل القياس ، حيث أنه توجد قوة أخرى كامنة لايمكن قياسها لأنها غير مدركة ، وحيث أن هدف محاولة القياس هو قياس قوة الدولة فى المواجهات قصيرة الأجل (حروب) ، ولذلك فإن المحاولة تأتى فى هذا الإطار .

٢ – ضرب العوامل المادية فى العوامل المعنوية ، حيث أن توافر العوامل المادية فحسب قد لاتعنى شيئا ، لكن استثمارها وتحريكها وفقا لأهداف وإستراتيجيات محددة وعزم أكيد ، يعطى لهذه العوامل المادية قيمة كبيرة . وكما هو واضح فإن جميع العوامل المتشابهة قد تكون لها دلالة ومعنى ، ولكن جميع العوامل غير المتشابهة قد لايكون لها دلالة ، فى نفس الوقت ، تتساوى العوامل المادية مع المعنوية ، ويصعب تفسير الظواهر ، لأن الفوارق ستكون متقاربة ، ولذلك فإن الضرب يعطى قيمة أكبر ، وهو الذى يمكن الباحث من التفرقة بين دولة وأخرى خصوصا وقت المواجهات العسكرية .

(ح) يتم حساب الوزن النسبى للقوة الظاهرة لكل دولة على حدة من دول الدراسة وذلك طبقا للشكل التالى :

م	الدولة	العوامل المادية				×	العوامل المعنوية			=	الإجمالى العام للوزن
		و.ق	و.ك	و.ع	و.س	المجموع	و.أ	و.هـ	و.د	المجموع	

ثم يتم بعد ذلك ترتيب الدول محل الدراسة ترتيبا تنازليا بحيث أن الدولة التى تحصل على أقل وزن هى الدولة الأقوى .

(ط) أما عن الصعوبات التى واجهت الباحث فى هذا الصدد ، فتتركز حول تناثر المعلومات المطلوبة بين مصادر إحصائية وأخرى غير رقمية ، بل وتناقض المعلومات فى بعض الأحيان مابين المصادر العالمية والمصادر المحلية . وقد تطلب هذا جهدا فى التدقيق فى المعلومات والرجوع إلى فترات ماضية للمقارنة أو الأخذ بالمعلومة الأكثر ثباتا وتكرارا فى المصادر المختلفة المتاحة ، وفى حالة عدم التكرار تم الأخذ بالمدى والمتوسط للحد الأدنى والأقصى .

ثالثا - مقياس قوة الدولة :

أحد الأهداف أو إحدى الوظائف الأساسية لقياس قوة الدولة هى محاولة فهم طبيعة توازن القوى السائد سواء على المستويين الإقليمى أو العالمى . والسؤال الذى يثار فى هذا الإطار هو : كيف يمكن فهم التوازن فى القوى من خلال قياس قوة الدولة ؟

من خلال استعراض المحاولات المختلفة لقياس قوة الدولة يمكن فهم أنه توجد تباينات في الوزن النسبى لقوى الدول المختلفة سواء فى الخواص المادية أو المعنوية . وهذا التباين يؤدى إلى محاولة فهم شبكة العلاقات السياسية الدولية والإقليمية من خلال نظرية توازن القوى باعتبارها نظاما أساسيا يحكم هذه العلاقات . وهذا يقود إلى فهم وتحليل التصرفات والسلوك فى المجالين الدولى والإقليمى من جانب الدولة . فالتوازن قائم على أساس وجود عدد من الدول لاتستطيع إحداها أن تحصل على القوة التى تتمكن معها من إحداث اختلال فى أوضاع التوازن الموجود ، وحتى يستمر هذا التوازن أو يتغير بشكل أو

بآخر فإنه لابد من معرفة القوة النسبية لكل دولة ، وكل تحالف ومقارنتها مع مثيلتها من الدول الأخرى بطريقة تؤكد الوصول إلى وضع التعادل الذى يفرضه هذا النظام .

وإذا كان البعض حاول أن يرجع ضعف نظرية التوازن على أساس أنها لاتقوم على حسابات دقيقة بل مجرد تخمينات لاوجود لها فى الواقع العملى ، وذلك استنادا إلى صعوبات تقييم وقياس قوة الدولة[١] . فإن محاولات التوصل إلى مقياس دقيق لقوة الدولة يساعد إلى حد كبير على التعرف على ميزان القوة مما يؤدى إلى إطالة عمر التوازن ، وتقليل درجة المغامرة أو المخاطرة .

وهكذا يتضح أن هناك علاقة ارتباطية بين توازن القوى وقياس قوة الدولة يشكل التوازن وطبيعته ودرجته يمكن التعرف عليهم من خلال قياس الدول المنخرطة فى علاقات صراعية أو تعاونية . ومن ناحية أخرى فإن أهمية قياس قوة الدولة لايساعد على فهم الحاضر فحسب ، ولكن يمكن استخدامه فى فهم التطور المستقبلى للأنساق الدولية ، والعلاقات بين الدول[٢] . أى أن أساس قياس قوة الدولة هو المساعدة على التنبؤ بالمخرجات ، أى ممارسة القوة ، وذلك بهدف دراسة أبنية القوة فى النظام العالمى[٣] .

رابعا - اختبار محاولة قياس قوة الدولة :

إن قيمة أية محاولة لقياس قوة الدولة لاتظهر إلا عند اختبارها من الواقع العملى للوقوف على مدى صلاحيتها لفهم الأهداف المتوخاة منها ، والتى تتمحور فى تحليل ميزان القوى . وقد اتضح من خلال المسح الذى أجريناه فى الأدب النظرى للموضوع قلة المحاولات التى بذلت لتطبيق المقاييس المطروحة ، ذلك أنه لايكون من العسير أن يطرح أى تصور وأى مقياس للقوة ، ولكن الفيصل هو قابلية هذا المقياس المطروح للتطبيق من عدمه .

وقد أدرك الباحث ذلك حيث إن المقياس المطروح كان بهدف التطبيق . وقد تم اختباره على حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ للوقوف على درجة الاتساق بين **ميزان القوى بين العرب وإسرائيل وقت المواجهة** ، وبين الناتج الفعلى لمواجهة العسكرية ، والواقع أن هذه المحاولة تزداد أهميتها نظرا لافتقاد الأدب النظرى فى مجال العلاقات الدولية لمعالجة هذا الموضوع.

---

(١) انظر تفاصيل ذلك لدى د. إسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ - ١٧٧ .

(2) MICHAEL SULLINAN , OP. CIT, P. 203.

(3) GUNNAR SJOSTEDT, OP. CIT, PP. 58,59.

وقد تم اتباع كافة خطوات محاولة القياس السابقة ، من حيث جمع المعلومات عن دول الدراسة وعدها سبع دول ، وهى : مصر والأردن وسوريا ولبنان (كدول مواجهة) بالإضافة إلى العراق والسعودية (كدول فاعلة ومواجهة غير مباشرة) . وذلك بالمقارنة بإسرائيل ، وتم قياس قوة هذه الدول قبل بدء حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ (كل على حدة) ثم تمت دراسة نتيجة كل مواجهة على حدة أيضا ، ثم تحليل للعلاقة بين ناتج المواجهة والقدرات الفعلية ، ويشمل التوازن العسكرى والتوازن الاستراتيجى ، والعلاقة بين التوازن العسكرى والتوازن الإستراتيجى وبين ناتج المواجهة سواء فى ١٩٦٧ أو ١٩٧٣ .

وقد تبين من خلال اختبار محاولة القياس على حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ مايلى :

١ - عند قياس قوة الأطراف المتصارعة محل الدراسة قبل بدء المواجهة العسكرية فى يونيو ١٩٦٧ ، ووفقا للمقياس المطروح من جانب الباحث ، اتضح أن مصر هى أقوى الدول السبع بوزن إجمالى قدره (١٢١.٣) ، تليها إسرائيل بوزن قدره (١٣٩.٣) ثم السعودية بوزن (٢٥٥.٠) ، فلبنان بوزن (٢٨٦.٠٦) ، ثم سوريا بوزن (٢٩١.٦٦) ، فالأردن بوزن (٣٢٥،٢٣) ، وأخيرا العراق بوزن (٣٣٤.٧٢)[١] .

وبالمقارنة بين هذه الدول اتضح أن نسبة وزن قوة مصر تزيد على قوة إسرائيل بمقدار حوالى (٠.١٥) ، وأن نسبة قوة أطراف المواجهة (مصر وسوريا والأردن ولبنان) فى مواجهة إسرائيل تزيد على الضعف أى (١ : ٢.٥٤) ، بينما يبلغ حجم قوة الأطراف العربية المجتمعة محل الدراسة (٦) دول ، فى مواجهة إسرائيل حوالى ثلاثة أمثال ونصف أى (١ : ٣.٥) . وقد أوضحت الدراسة مزيدا من التفاصيل فى الفروق فى القوة بين الأطراف بالنسبة لكل عنصر وكل مؤشر على حدة .

بل عند تحليل القدرة العسكرية فقط بالمقارنة بين إسرائيل ودول الدراسة - كل على حدة - اتضح تفوق إسرائيل على مصر عسكريا بنسبة بسيطة (١ : ١.٠١) بينما تتفوق إسرائيل على بقية دول الدراسة بنسب متفاوتة ، ولكن بضم الدول العربية المواجهة فى مواجهة إسرائيل ، يتضح تفوقها عسكريا عليها بنسبة (١ : ٢.٥٤) ، أى حوالى (٣) أمثال ، وتتفوق أكثر عند ضم بقية دول الدراسة إلى دول المواجهة العربية ، وبنسبة

(١) الرقم الأصغر هو الأقوى طبقا لمحاولة الدراسة الأصلية ، بينما عدلنا ذلك بالعكس حيث طرحنا جعل الرقم الأكبر باعتباره الأقوى ، وذلك تجنبا لأى لبس أو غموض ، وهو ماأوضحناه فى المحاولة فى هذه الدراسة ، وسيتضح فى كتاباتنا القادمة عند قياس الوقت الحاضر .

(١:٥ . ٣) ، ومن ثم كشفت الدراسة عن وجود اختلاف كبير بين ناتج المواجهة والميزان العسكرى للأطراف المتصارعة ، وبين ناتج المواجهة والميزان الإستراتيجى لها أيضا .

٢ – عند قياس قوة الأطراف المتصارعة – محل الدراسة – قبل بدء المواجهة العسكرية فى أكتوبر ١٩٧٣ ، اتضح أن مصر تحتل المقدمة أيضا بوزن (٥ . ١٢٦) ، تليها إسرائيل بوزن (٨ . ١٧٩) ، فالسعودية بوزن (٢٩ . ٢١٨) ، ثم سوريا بوزن (٦٤ . ٢٨٢) ، فلبنان بوزن (١٤ . ٢٨٧) ، ثم العراق بوزن (٧ . ٣٤٨) ، وأخيرا الأردن بوزن (٦ . ٣٦٤) .

أى أن قوة مصر قبل بدء المعركة كانت تزيد على قوة اسرائيل بمقدار النصف تقريبا ، بينما فى حالة تصور ضم أطراف المواجهة مع اسرائيل وهى (مصر وسوريا والأردن ولبنان) لاتضح أن قوتها تزيد على ثلاثة أمثال ، أى (١ : ٣,٢) . أما فى حالة تصور ضم قدرات الدول العربية المتصارعة جميعها محل الدراسة فى مواجهة اسرائيل ، لاتضح أن النسبة أكثر من أربعة أمثال ونصف تقريبا ، أى (٤,٥٢) .

وعند تحليل القدرة العسكرية فقط بين الأطراف قبل بدء المعركة بالمقارنة مع إسرائيل ، اتضح تفوق مصر عسكريا على إسرائيل بنسبة (١: ١ . ٢٦) وتفوق اسرائيل على بقية دول الدراسة بنسب مختلفة ، وعلى سبيل المثال تفوق إسرائيل على سوريا بنسبة (١ : ١ . ٤) . أما فى حالة ضم القدرة العسكرية لكل من (مصر وسوريا) معا لاشتراكهما فى حرب أكتوبر لاتضح تفوقهما على إسرائيل بصفة عامة بنسبة الضعف أى (١ : ١ . ٩٦) . وهذا يؤكد التفوق العربى عسكريا على إسرائيل قبل بدء حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وقد كشفت الدراسة عن وجود اتساق تقريبى ، وليس اتساقا كاملا بين الميزان العسكرى ، وناتج المواجهة بين الطرفين العربى والإسرائيلى .

٣ – وفى ضوء تحليل ميزان القوى فى حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، وبالمقارنة بناتج كل منهما ، اتضح صلاحية أسلوب قياس قوة الدولة لفهم التوازن وتفسير نتيجة المعركة ، ومن ثم تأكدت فرضية الدراسة الرئيسية التى تتركز فى مدى توافق ناتج المواجهة العسكرية مع توازن القوى بين الدول العربية المشتركة فى المواجهة مع إسرائيل .

وختـاما :

فإن قياس قوة الدولة يساعد على تحليل نتائج مواجهات عسكرية وقعت فى الماضى كما سبقت الإشارة ، أو يفسر ويحلل طبيعة توازن قائم فى الوقت الحاضر ، أو التنبؤ بالسلوك المتوقع أن يتم من جانب أى دولة أو حلف تجاه الآخرين فى المستقبل ، وذلك فى ضوء فهم التوازن القائم واحتمالات تطوره . وهو مايجعلنا نقول إن قياس قوة الدولة يصلح كإطار تحليلى لدراسة الصراع العربى الإسرائيلى فى الوقت الحاضر ، وإمكان استشراف مستقبل هذا الصراع خاصة فى الزمن المنظور .

❁ ❁ ❁

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مصر اتحاد الجامعات العربية

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مصر اتحاد الجامعات العربية